Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

28 Mars 2012
28 مارس 2012

Libération

Secrétaire général du CNDH

Mohamed Sebbar visite la prison de Taza

Le Secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) s'est rendu lundi à la prison civile de Taza, pour s'enquérir de l'état de santé du jeune détenu Azeddine Rouissi, qui observe, depuis plus de trois mois, une grève de la faim. Revenant d'El Hoceima où il a pu rencontrer un certain nombre d'acteurs civils, syndicaux et politiques, sur la question des exactions commises par les forces de l'ordre récemment à Beni Bouayach et Imzouren, M. Sebbar a tenu à convaincre l'étudiant Azeddine Rouissi de mettre fin à cette grève, conformément au droit à la vie qu'il défendait en tant que militant des droits humains. Et du fait que la période qu'il devait purger n'était pas longue (cinq mois, il sera acquitté le 1er mai prochain), il était inutile de porter atteinte à sa propre vie. Le secrétaire général a assuré le jeune détenu que tous ses droits seront préservés (visite, étude, santé…) et que la bourse de mérite que l'étudiant lui a demandée était également un droit dont il devait jouir une fois sorti de prison. Le secrétaire général a passé en revue les différentes expériences des grèves de la faim, et qui concernaient généralement les détenus ayant des peines très longues et même dans ce cas, «une grande partie d'entre eux tenaient à leur vie et continuaient leur combat à l'intérieur de la prison, en préservant leur état de santé entre autres», confie Mohamed Sebbar à Libé.

Le jeune détenu qui tenait à sa demande «non négociable de libération», a refusé catégoriquement la demande de Mohamed Sebbar, disant qu'il s'agit « d'une position de principe et qu'il continuera sa lutte pour sa libération et celle de tous les détenus politiques» et qu'«il est prêt au martyre». Azeddine Rouissi, d'obédience de la gauche radicale, et étudiant à la Faculté polydisciplinaire de Taza, a été condamné à cinq mois de prison ferme.

M-E

Réseau des droits de l'Homme

التجديد

موازاة مع وقفة العوائل أمام وزارة العدل والحريات

الرميد يلتقي ممثلين عن معتقلي «السلفية الجهادية» ويعدهم بحل شامل للملف

بالموازاة مع الوقفة الاحتجاجية المنظمة من طرف اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، إجتمع مصطفى الرميد، وزير العدل و الحريات صباح أمس الثلاثاء مع ممثلين عن اللجنة بوزارة العدل.

وحسب مصدر حضر اللقاء، أكد الرميد على أن وزارته ستبحث في هذا الملف لتصل إلى حل شامل ومرضي مباشرة بعد الانتهاء من الميثاق الوطني لإصلاح العدالة، كما وعدهم بإحالة الشكايات المتعلقة بالتعذيب والاغتصاب التي تعرض لها بعض المعتقلين على ذمة نفس الملف على رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران بصفته الوزارة الوصية.

وفيما يتعلق بالعنف الذي تتعرض إليه اللجنة المشتركة خلال الوقفات الاحتجاجية، قال الرميد –حسب المصدر– إن الحق في الاحتجاج السلمي المنضبط مكفول، وفي حال تعرضت إحدى الوقفات السلمية للعنف سيتدخل مباشرة في الموضوع.

وردد المحتجون أمام وزارة العدل و الحريات شعارات تطالب بإطلاق سراح المعتقلين، وتطبيق بنود اتفاق 25 مارس.

في تصريح لـ«أنس الحلوي»، المسؤول الإعلامي باللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، أكد هذا الأخير أن اختيار تنظيم اللجنة للوقفتين الاحتجاجيتين السلميتين أمام كل من وزارة العدل و الحريات، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يكن عبثيا، موضحا أن كلا من الكتاب العام لوزارة العدل، والكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان كانا طرفين في ذلك الحوار الذي جمع ممثلين عن المعتقلين بسجن سلا بحضور المندوب العام لإدارة السجون، الرئيس والمدير التنفيذي لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان، حيث أسفر اللقاء على توقيع اتفاقية تقضي بإطلاق سراح المعتقلين على دفعات، وتمتيعهم بحقوقهم التي يكفلها القانون داخل السجن.

سناء كريم

Revue de Presse du Conseil National

التجديد

الصبار يزور الحسيمة على خلفية أحداث بني بوعياش

قام أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، بزيارة لمدينة الحسيمة على خلفية الأحداث التي عرفتها مناطق بني بوعياش وإيمزورن وبوكيدار، عقد خلالها جملة من اللقاءات مع فاعلين مختلفين بالمنطقة نهاية الأسبوع الماضي (يوم الأحد 25 مارس 2012).

وفي هذا الإطار عقد الصبار، بمعية رئيسة اللجنة اللجنة الجهوية، سعاد الإدريسي، وأعضاء من اللجنة، اجتماعات مع كل من والي جهة تازة الحسيمة تاونات، والوكيل العام لدى محكمة الاستئناف، ومسؤولين أمنيين بالمنطقة ورئيس الجهة بالإضافة إلى رؤساء بعض الجماعات والمندوب الإقليمي لوزارة الصحة وعدد من هيئات المجتمع المدني.

Revue de l'Homme

بيان اليوم

على خلفية أحداث بني بوعياش وإيمزورن وبوكيدار

محمد الصبار يلتقي فعاليات المجتمع مدني بالحسيمة ويدعو إلى استكمال مسلسل المصالحة مع منطقة الريف

فنن العفاني

على خلفية الأحداث التي عرفتها مناطق بني بوعياش وإيمزورن وبوكيدار، انتقل الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، يوم الأحد الماضي إلى مدينة الحسيمة حيث عقد عددا من اللقاءات مع مختلف الفاعلين بالمنطقة بما فيهم المنتخبين ومختلف مسؤولي الإدارة الترابية بالجهة والسلطات الأمنية والقضائية بالمدينة، والفاعلين داخل هيئات المجتمع المدني، وذلك من أجل الدفع في اتجاه ترشيد ثقافة الاحتجاج وإرساء قواعد الحكامة الأمنية.

وأبرز محمد لمرابطي عضو المجلس الجهوي لحقوق الإنسان بجهة الحسيمة الناظور، في تصريح لبيان اليوم، أن الهدف من هذه الزيارة يتمثل في مواكبة الجهود والمساعي التي سبق وأن بذلتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الحسيمة - الناظور، إذ كانت قد بادرت إلى التدخل الفوري والحضور الميداني لمعاينة الأوضاع من أجل نزع فتيل الاحتقان والتعرف على حاجيات الساكنة واللقاء مع مختلف الفاعلين.

وأوضح أن الأمين العام للمجلس محمد الصبار، عقد رفقة رئيسة اللجنة الجهوية، سعاد الإدريسي، وأعضاء من اللجنة، اجتماعات مع كل من والي جهة تازة الحسيمة تاونات والوكيل العام لدى محكمة الاستئناف والمسؤول الجهوي للدرك الملكي والقوات المساعدة ونائب رئيس الأمن الإقليمي ورئيس الجهة ، بالإضافة إلى رؤساء بعض الجماعات والمندوب الإقليمي لوزارة الصحة وعدد من هيئات المجتمع المدني».

وأفاد أن هذه الاجتماعات التي استغرقت أكثر من ثلاث ساعات، إذ انطلقت على الساعة السابعة مساء وامتدت إلى العاشرة ليلا، تم خلالها مناقشة الأحداث الأخيرة والاحتقان الذي عاشت على وقعه مناطق بني بوعياش وإمزورن وبوكيدار الواقعة بإقليم الحسيمة.

وأبرز أن اللقاء مع المسؤولين الأمنيين تمحور بالأساس حول مطالب تطبيق القانون واحترام حقوق الإنسان والتعامل بشكل شمولي مع الأحداث، وذلك بطريقة تراعي الصالح العام مع الحرص على تطبيق القانون والاستجابة للمطالب الاجتماعية التي تطرحها الساكنة وهيئات المجتمع المدني.

كما تم الوقوف عند مسالة العنف والعنف المضاد الذي شهدته المنطقة، والإصابات المسجلة في صفوف المحتجين والقوات العمومية، مبرزا أن الأمين العام للمجلس أكد على ضرورة تجاوز الوضع والبحث عن الحلول وترشيد الاحتجاج وإرساء قواعد الحكامة الأمنية، وأن يلعب المنتخبون والمجتمع المدني دورهم الإيجابي.

وإذ اعتبر الصبار في هذا الصدد أن المسؤولية مشتركة بين جميع الأطراف، وعلى الدولة أن تقوم بدورها الرئيسي في تدبير ومعالجة الملفات المطروحة على مستوى المنطقة.

وفي لقاء اللجنة بالوكيل العام لمحكمة الاستئناف، تم التأكيد على ظروف اعتقال بعض المحتجين وتطبيق القانون سواء فيما يتعلق بالحراسة النظرية وشروط المحاكمة العادلة والأخذ بعين الاعتبار قرينة البراءة، مع الإعلان على متابعة المجلس الوطني لحقوق الإنسان لجمعي أطوار محاكمة المعتقلين.

وفي الاجتماع الذي جمعه بهيئات المجتمع المدني، أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على أهمية استكمال مسلسل المصالحة مع منطقة الريف، مشيرا إلى طبيعة المنطقة التي تطبعها الهشاشة وضعف البنية المقاولاتية، مؤكدا على مشروعية بعض المطالب التي يرفعها المحتجون، وعدم مشروعية أخرى من مثل المطالبة بإقالة بلدية بني بوعياش وعدم أداء فواتير الكهرباء منذ سنتين.

ودعا فيما يتعلق بموضوع ظروف الاعتقال إلى تطبيق القانون واحترام المساطر الحقوقية وأن يتعاون الجميع لتجاوز هذه الأزمة وتدبيرها بشكل معقلن خدمة لمصلحة المواطنين والمنطقة.

وأبرز لمرابطي بهذا الخصوص، أن تدخلات ممثلي هيئات المجتمع المدني التي تجاوبت بشكل كبير مع تدخل الأمين العام للمجلس وأعضاء المجلس الجهوي لحقوق الإنسان، سجلت ملاحظات ومؤاخذات على التدخل الأمني الذي عرفته المنطقة.

هذا وقامت اللجنة خلال هذه الزيارة بتفقد ثانوية مولاي إسماعيل التي عرفت تدخلا للقوات العمومية، كما قامت بزيارة لمستشفى محمد الخامس للاطلاع على الحالة الصحية لمصابين ينتمون للقوات العمومية، كما عقدت بمنطقة إمزورن لقاءات مع والي الجهة والوكيل العام للملك ومسؤول أمني بإمزورن ومدير السجن المدني، وحضرت أيضا لقاء جمع الوالي بالمنتخبين وجمعيات المجتمع المدني ،لتقوم بعد ذلك بزيارة لأحد المعتقلين على خلفية هذه الأحداث.

يشار إلى أن هذه الزيارة تندرج ضمن الاختصاصات التي يضطلع بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان بسائر جهات المملكة وإجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها، كما تندرج في نطاق اختصاصاته المرتبطة بالتدخل الاستباقي والعاجل كلما تعلق الأمر بحالة من حالات التوتر، وبذل مساعي الوساطة والتوفيق للحيلولة دون وقوع الانتهاك.

Revue de

المغرب، "نموذج" في مجال حماية حقوق الإنسان بإفريقيا (رئيس اللجنة المدنية لإفريقيا)

أكد رئيس اللجنة المدنية لإفريقيا، آسه بنجامين غوستاف، الثلاثاء بالرباط، أن المغرب يعد بلدا "نموذجا" في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بإفريقيا.

واعتبر غوستاف، في مداخلة خلال لقاء نظمه المركز الإفريقي للدراسات الآسيوية واللجنة المدنية لإفريقيا من أجل تدارس وتثمين الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في تعزيز الحكامة الجيدة بإفريقيا، أن عقد هذا الاجتماع يشكل اعترافا بالتقدم الذي حققته المملكة في مجال النهوض بقيم وثقافة حقوق الإنسان.

وأضاف أن هذا اللقاء يعد مناسبة سانحة لتبادل الخبرات الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان، مبرزا أن اجتماع الرباط، الذي التئم خلاله خبراء ومدافعون عن حقوق الإنسان وفاعلون جمعويون، يهدف إلى إثارة نقاش معمق حول السبل الكفيلة بتطوير التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان والحكامة الاقتصادية الجيدة من أجل بلوغ أهداف الألفية للتنمية.

وأشار أيضا إلى أهمية بلورة مقاربة جماعية إقليمية تستند على التشاور والحوار بين البلدان الإفريقية، المدعوة إلى رفع تحديات التنمية السوسيو- اقتصادية ومحاربة الرشوة والفقر وإرساء مناخ للثقة يشجع على تدفق الاستثمارات.

من جهته، ذكر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي بالآليات الدستورية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وبالديمقراطية التشاركية بالمغرب، مستحضرا في هذا السياق، الإصلاحات الدستورية التي تبنتها المملكة من أجل تكريس الحريات الفردية وثقافة الحكامة الجيدة.

وأوضح في كلمة تليت بالنيابة عنه، أن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان والديمقراطية في إطار الدستور الجديد تشكل "خارطة طريق" تحدد الأهداف المتوخاة والفاعلين العموميين والخواص الذين سيساهمون في تحقيق الأهداف المسطرة.

واستعرض، من جهة أخرى، المحاور الكبرى الاستراتيجية وذات الأولوية للنهوض بالحكامة وتكريس قيم الديمقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار قانوني ومؤسساتي ملائم. ودعا أيضا إلى تعزيز مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام، مبرزا أهمية تشجيع سياسة القرب واحترام مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص.

يذكر أن هذا اللقاء نظم بشراكة مع معهد الدراسات الإفريقية وبدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

عاجل: الرميد يتعهد بتسوية ملف معتقلي السلفية الجهادية

على هامش الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها اليوم اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين أمام وزارة العدل و الحريات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، دعا مصطفى الرميد وزير العدل والحريات أعضاء اللجنة إلى مكتبه وبعد نقاش حول طبيعة المرحلة التي تعرف بوادر انفراج في ملف السلفية الجهادية والتي كان من مؤشراتها إطلاق سراح الشيوخ، أطلع الرميد أعضاء اللجنة على جهود تبذلها وزارته لتسوية الملف، ستعرف طريقها إلى التطبيق بعد خروج الميثاق الوطني لإصلاح القضاء إلى حيز الوجود في الأيام القليلة المقبلة، أعضاء اللجنة تشبتوا باتفاق 25 مارس كحل وحيد للملف وهو الاتفاق الذي حضره الرميد نفسه ومحمد الصبار وممثلين عن وزارة العدل، وشجبوا استمرار تعذيب السلفيين على يد بنهاشم كما طالبوا بتسوية عاجلة لوضعية إخوانهم الذين يخوضون اليوم إضرابا عن الطعام لمدة 24 ساعة احتجاجا على أوضاعهم المزرية.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

سلفيون يحتجُّون بالرباط لإيصال "مظلومية المعتقلين الإسلاميين"

الرباط – محمد بن الطيب (عدسة: منير امحيمدات)

نظم العشرات من السلفيين، بدعوة من اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين اليوم الثلاثاء 27 مارس 2012 وقفتين احتجاجيتين أمام وزارة العدل والحريات، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك للمطالبة بتفعيل بنود اتفاق 25 مارس 2011.

ورفع المحتجون طلية الوقفتين التي احتج خلالها السلفيون صباحا أمام وزارة العدل ومساء أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، شعارات تندد بما أسموه التنكيل الذي يتعرض له ما تبقى من المعتقلين الإسلاميين في السجون المغربية، مهاجمين مندوبية السجون التي وصفتها شعارتهم بمأوى الجلادين.

وتأتي الوقفتان بمناسبة مرور سنة كاملة على اتفاق 25 مارس 2011 الذي اعترفت الدولة فيه حسب اللجنة المشتركة، بمظلومية المعتقلين الإسلاميين، ووعدت بإطلاق سراحهم عبر دفعات وفي آجال معقولة مع تمتيعهم بكافة حقوقهم إلى حين الإفراج عنهم.

وعبر المحتجون عن استنكار المعتقلين وذويهم لعدم التزام الأطراف الموقعة على الإتفاق (حفيظ بنهاشم مندوب إدارة السجون و إعادة الإدماج، محمد الليديدي، الكاتب العام السابق لوزارة العدل والحريات، ومحمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان)، بما جاء في بنوده، وذلك بحضور محمد حقيقي المدير التنفيذي لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان، ورئيس المنتدى آنذاك ووزير العدل والحريات الحالي مصطفى الرميد.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE
...الرأي الحر والخبر اليقين

الصبار يلتقي جمعيات المجتمع المدني لنزع فتيل الأزمة في الحسيمة

تحدث عن «تهميش» طال المنطقة ووعد بإنجاز تقرير شامل عن أحداث بني بوعياش

محمد أحداد

حل محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالحسيمة مساء أول أمس الأحد للاجتماع مع المسؤولين وفعاليات المجتمع المدني على خلفية أحداث بني بوعياش.
وقال محمد الصبار إن منطقة الريف عانت سنوات من التهميش «بالرغم من وجود إقلاع اقتصادي في العقد الأخير»، مؤكدا أن «حجم المشاريع المنجزة

بالمنطقة ليست كافية لتعويض منطقة رزحت تحت وطأة التهميش فترة طويلة .«وأكد الصبار أن «اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ستنكب على إنجاز تقرير شامل لمعرفة ما جرى فعلا في بلدة بني بوعياش والمناطق الأخرى التي اندلعت فيها المواجهات بين القوات العمومية والمحتجين.«
وأضاف الصبار أن «المدينة عرفت أشكالا احتجاجية غير منظمة طوال سنة كاملة، لكن الأمر تحول في الأخير إلى أمور خطيرة لا نريدها أن تتكرر»، مؤكدا على أن المجلس سيعد تقريرا كاملا حول ما صار يعرف بأحداث بني بوعياش.
ودعا الصبار فعاليات المجتمع المدني بالإقليم إلى لعب «دور الوساطة بين السلطة والمحتجين لتحقيق المطالب وتفادي بعض التوترات التي من الممكن أن تنجم عن احتكاك المحتجين بالسلطة.«
ولم يخل اللقاء الذي جمع الصبار بجمعيات المجتمع المدني من دعوات بعض الفعاليات إلى «محاكمة المسؤولين الأمنيين المتورطين في تعنيف المتظاهرين ونهب ممتلكات المواطنين وحملات الاعتقال العشوائية»، وطالبت المجلس الوطني لحقوق الإنسان بـ«تقصي الحقائق في الأحداث الخطيرة التي عرفتها مدينة بني بوعياش ومحاسبة كل المتورطين فيها».
كما دعا بعض المشاركين في اللقاء «إلى معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت بقوات الأمن إلى التدخل بعنف في هذه الأحداث»، متسائلين عن «مدى التزام الدولة بتحقيق مطالب المحتجين المشروعة.«
إلى ذلك، علمت»المساء» من مصادر مطلعة أن الصبار التقى أثناء زيارته مدينة الحسيمة مندوب الصحة، علاوة على الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف، وقائد القوات المساعدة، وبعض رؤساء الجماعات المحلية.«
وفي نفس السياق، شهدت مدينة بني بوعياش مسيرة احتجاجية نظمها منتدى شمال المغرب لحقوق الإنسان، قادمة من المناطق الشمالية للمغرب. ورفع المتظاهرون شعارات يطالبون فيها «برحيل المخزن عن المنطقة ورفع العسكرة ومحاكمة المتورطين في أحداث الريف». المتظاهرون انطلقوا من مدينة الحسيمة في اتجاه بلدة بني بوعياش قبل أن يحلوا بثانوية مولاي إسماعيل التي شهدت تدخلا أمنيا عنيفا في عز المواجهات بين قوات الأمن والمحتجين.
في السياق نفسه، من المنتظر أن تبت محكمة الاستئناف بالحسيمة صباح غد في ملف ستة معتقلين على خلفية أحداث بني بوعياش، من بينهم ناشط حقوقي بمنتدى شمال المغرب لحقوق الإنسان. ويتابع المعتقلون الستة على خلفية أحداث بوكيدان بتهم «تكوين عصابة إجرامية وإضرام النار وقطع الطريق العام والتجمهر غير المسلح وغير المرخص له والاعتداء على القوات العمومية وإلحاق خسائر بملك الغير واقتحام مؤسسات عمومية.«

Revue de la Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الصبار يزور الحسيمة بعد أحداث العنف والشغب التي شهدتها المنطقة

الرباط – أحمد زيدول/ أطلس نيوز

زار محمد الصبار، أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الأحد، مدينة الحسيمة على خلفية الأحداث التي عرفتها مناطق بني بوعياش، وإمزورن ، وبوكيدار، عقد خلالها جملة من اللقاءات مع فاعلين مختلفين بالمنطقة.

وأكد مصدر مطلع ل" أطلس نيوز" أن زيارة الصبار تأتي لمواكبة عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لوظيفته الجديدة، حيث يتحرك أعضائه كلما سنحت لهم الظروف للإطلاع عن كثب عن أحول حقوق الإنسان، في حالة وجود خروقات أو تجاوزات.

وأوضح المصدر ذاته أن هذه الزيارة، تتويجا للجهود التي بذلت والمساعي التي سبق وأن بادرت بها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الحسيمة – الناظور، من أجل نزع فتيل الاحتقان الإجتماعي، والتعرف على حاجيات الساكنة، واللقاء مع مختلف الفاعلين وذلك من أجل الدفع في اتجاه ترشيد ثقافة الاحتجاج وإرساء قواعد الحكامة.

ووفق بيان صادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، توصلت " أطلس نيوز" بنسخة منه، فإن الصبار، عقد بمعية رئيسة اللجنة اللجنة الجهوية، سعاد الإدريسي، وأعضاء من اللجنة، اجتماعات مع كل من والي جهة تازة الحسيمة تاونات، والوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بالحسيمة، ومسؤولين أمنيين بالمنطقة، ورئيس الجهة بالإضافة إلى رؤساء بعض الجماعات، والمندوب الإقليمي لوزارة الصحة، وعدد من هيئات المجتمع المدني.

وافاد ذات البيان أن زيارة الصبار تدخل في إطار اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولجانه الجهوية في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان بسائر جهات المملكة المغربية، وإجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها، كما تندرج في نطاق اختصاصاته المرتبطة بالتدخل الاستباقي، والعاجل كلما تعلق الأمر بحالة من حالات التوتر، وبذل مساعي الوساطة والتوفيق للحيلولة دون وقوع الانتهاكات.

وقامت اللجنة في هذا الصدد، وفق ذات البيان، بتفقد ثانوية مولاي اسماعيل التي عرفت تدخلا للقوات العمومية، وزيارة مستشفى محمد الخامس للاطلاع على الحالة الصحية لمصابين ينتمون للقوات العمومية.

كما عقدت اللجنة لقاءات مع والي الجهة، والوكيل العام للملك ومسؤول أمني بإمزورن ومدير السجن المدني، حيث تمت أيضا زيارة أحد المحتقلين على خلفية هذه الأحداث، وحضرت اللجنة أيضا في لقاء جمع الوالي بالمنتخبين، وجمعيات المجتمع المدني.

وستعمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة – الناظور على متابعة الموضوع.

العلم
لسان حزب الإستقلال
تأسست في 11 شتنبر سنة 1946

الصبار في الحسيمة يبحث ما بعد احداث بني بوعياش

قام أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، طيلة يوم الأحد 25 مارس 2012، بزيارة لمدينة الحسيمة على خلفية الأحداث التي عرفتها مناطق بني بوعياش وإيمزورن وبوكيدارن، عقد خلالها جملة من اللقاءات مع فاعلين مختلفين بالمنطقة.

وتمثل الهدف من هذه الزيارة، التي تأتي لمواكبة الجهود الهامة والمساعي التي سبق وأن بذلتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الحسيمة – الناظور، في نزع فتيل الاحتقان والتعرف على حاجيات الساكنة واللقاء مع مختلف الفاعلين وذلك من أجل الدفع في اتجاه ترشيد ثقافة الاحتجاج وإرساء قواعد الحكامة.

وفي هذا الإطار عقد السيد الصبار، بمعية رئيسة اللجنة الجهة الجهوية، سعاد الإدريسي، وأعضاء من اللجنة، اجتماعات مع كل من والي جهة تازة الحسيمة تاونات والوكيل العام لدى محكمة الاستئناف ومسؤولين أمنيين بالمنطقة ورئيس الجهة بالإضافة إلى رؤساء بعض الجماعات والمندوب الإقليمي لوزارة الصحة وعدد من هيئات المجتمع المدني.

وتدخل هذه الزيارة في إطار اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان بسائر جهات المملكة وإجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها، كما تندرج في نطاق اختصاصاته المرتبطة بالتدخل الاستباقي والعاجل كلما تعلق الأمر بحالة من حالات التوتر، وبذل مساعي الوساطة والتوفيق للحيلولة دون وقوع الانتهاك.

يذكر أنه على إثر الاحتقان الذي عرفته مناطق بني بوعياش وإمزورن وبوكيدارن بإقليم الحسيمة قامت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة – الناظور بالتدخل الفوري والحضور الميداني لمعاينة الأوضاع .

وقامت اللجنة في هذا الصدد بتفقد ثانوية مولاي اسماعيل التي عرفت تدخلا للقوات العمومية، وزيارة مستشفى محمد الخامس للاطلاع على الحالة الصحية لمصابين ينتمون للقوات العمومية.

كما عقدت اللجنة لقاءات مع والي الجهة والوكيل العام للملك ومسؤول أمني بإمزورن ومدير السجن المدني، حيث تمت أيضا .زيارة أحد المعتقلين على خلفية هذه الأحداث. وحضرت اللجنة أيضا في لقاء جمع الوالي بالمنتخبين وجمعيات المجتمع المدني.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

"الصبار" يُحاول نزع فتيل الأزمة بالريف

محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يلتقي بالمسؤولين وجمعيات المجتمع المدني لنزع فتيل الأزمة في الحسيمة، ويتحدث عن "تهميش" طال المنطقة، ويعد بإنجاز تقرير شامل عن أحداث بني بوعياش.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

تدبير المرافق العمومية المحلية على ضوء مقتضيات الدستور المغربي الجديد

العيون بريس/ذ. الشكاري كريم :

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

مقدمة: أمام تزايد متطلبات حياة السكان وتعدد حاجاتهم وتزايد وتيرة النمو السكاني والتوسع المجالي، أصبحت مسؤولية الجماعات الترابية تزداد بشكل أكبر وأصبحت مهامها تتعاظم وكاهلها يثقل أكثر فأكثر، خاصة وأنها المسؤولة الأولى عن كل ما يرتبط بالشأن العام المحلي الذي شهد بدوره تنوعا وتطورا كبيرا .

ويمكن الاستشهاد على ذلك بمجالات توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل والصلب والإنارة العمومية والسير والجولان و تشوير الطرق العمومية والنقل العمومي الحضري وصيانة الطرق والمرفق العمومي للمجازر وتسيير الأسواق والمرافق الاجتماعية والرياضية

فطبيعيا أمام تنوع هذه المرافق أن يمنح المشرع بالموازاة مع للجماعات الترابية حرية اختيار الطريقة الملائمة لتدبير مرافقها وفق إمكانياتها ووضعيتها المالية وكذا موقعها الجغرافي والمحددات المرتبطة بالعنصر البشري ومجالسها التداولية .

لقد انتشر التدبير العمومي بالخصوص خلال المراحل الأولى لاستقلال المغرب، حيث عملت الدولة على تجاوز الاقتصاد الهش الموروث عن الاستعمار، وذلك بتأسيس مؤسسات عمومية وطنية وتأميم أخرى كانت تابعة للدول المستعمرة، هذا في الوقت الذي شهد فيه القطاع الخاص ضعفا بينا أمام ضخامة المشاريع المراد إنجازها .

ولم تخرج المرافق العمومية المحلية عن هذا المنحنى، إذا كانت الجماعات الترابية هي المشرفة على تدبير التنمية المحلية خصوصا بعد استرجاع الدولة أسلوب الامتياز الذي كان يتدخل به المستعمر لاستغلال الأنشطة المحلية .فمباشرة بعد الاستقلال، تم تأميم تلك المرافق وأصبحت بيد الجماعات الترابية حيث كانت تتدخل في تسييرها بصفة مباشرة بما تتوفر عليه من وسائل مادية وبشرية واعتمادا على المساعدات الوطنية .

لقد عرف المغرب خلال السنوات القليلة الماضية، وبالضبط مع مطلع التسعينات من القرن الماضي جملة من الإصلاحات الدستورية والسياسية همت مجالات مختلفة بغية استكمال بناء دولة الحق وترسيخ أسس الديمقراطية الحية .ومنذ وصول الملك محمد السادس إلى الحكم في 23 يوليوز 1999 تكثفت وتيرة ورش الإصلاحات وتوجت بالإعلان عن إصلاح دستوري شامل يهدف إلى تحديث وتأهيل هياكل الدولة المغربية .

وقد مثلت سنة 2011، دون أدنى شك، منعطفا تاريخيا فاصلا ونتاجا لسنوات من العمل المتواصل المتمثل في مختلف الأوراش الإصلاحية والمبادرات التحديثية المتتالية في سياق تاريخي دولي دقيق، وفي خضم الأحداث التي كان العالم العربي وما يزال مسرحا لها، توج الإصلاح بالمغرب بالخطاب الملكي لتاسع مارس 2011 ليعلن عن المبادرة الملكية الداعية إلى إجراء تعديلات دستورية عميقة وشاملة أقل ما يقال عنها أنها غير مسبوقة .

وقصد أجرأة هذه المبادرة ذات الدلالة القوية، قرر الملك إحداث آليتين سياسيتين، مهمتها التشاور والمتابعة، وتبادل الرأي بشأن الإصلاح المقترح، تضمان بصفة خاصة متخصصين في المجالات الدستورية والسياسية، ورؤساء الهيئات السياسية والنقابية (خطاب 10 مارس 2011 بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور .(

وبعد عدة أسابيع من الحوار والمناقشة، خلصت اللجنة إلى صياغة مشروع الدستور أبرز جلالة الملك أهم مضامينه في 17 يونيو 2011 وعرض على الاستفتاء الشعبي يوم فاتح يوليوز من نفس السنة. على الرغم من بعض الدعوات الرامية إلى مقاطعة الاستفتاء، فإن الشعب المغربي عبر عن إرادته بكثافة ورضي بالوثيقة الدستورية الجديدة بأغلبية ساحقة (7)، وهو ما خلف أيضا صدى طيبا في الأوساط الدولية عبر التنويه بدخول المغرب مرحلة جديدة من تاريخه السياسي والدستوري، ولا أدل على ذلك من منح الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا للمغرب وضع الشريك من أجل الديمقراطية (21 يونيو 2011 .(

لقد عرف المغرب خلال السنوات القليلة الماضية، وبالضبط مع مطلع التسعينات من القرن الماضي جملة من الإصلاحات الدستورية والسياسية همت مجالات مختلفة بغية استكمال بناء دولة الحق وترسيخ أسس الديمقراطية الحية .ومنذ وصول الملك محمد السادس إلى الحكم في 23 يوليوز 1999 تكثفت وتيرة ورش الإصلاحات وتوجت بالإعلان عن إصلاح دستوري شامل يهدف إلى تحديث وتأهيل هياكل الدولة المغربية

وقد مثلت سنة 2011، دون أدنى شك، منعطفا تاريخيا فاصلا ونتاجا لسنوات من العمل المتواصل المتمثل في مختلف الأوراش الإصلاحية والمبادرات التحديثية المتتالية في سياق تاريخي دولي دقيق، وفي خضم الأحداث التي كان العالم العربي وما يزال مسرحا لها، توج الإصلاح بالمغرب بالخطاب الملكي لتاسع مارس 2011 ليعلن عن المبادرة الملكية الداعية إلى إجراء تعديلات دستورية عميقة وشاملة أقل ما يقال عنها أنها غير مسبوقة .

وقصد أجرأة هذه المبادرة ذات الدلالة القوية، قرر الملك إحداث آليتين سياسيتين، مهمتها التشاور والمتابعة، وتبادل الرأي بشأن الإصلاح المقترح، تضمان بصفة خاصة متخصصين في المجالات الدستورية والسياسية، ورؤساء الهيئات السياسية والنقابية (خطاب 10 مارس 2011 بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور

وبعد عدة أسابيع من الحوار والمناقشة، خلصت اللجنة إلى صياغة مشروع الدستور أبرز جلالة الملك أهم مضامينه في 17 يونيو 2011 وعرض على الاستفتاء الشعبي يوم فاتح يوليوز من نفس السنة. على الرغم من بعض الدعوات الرامية إلى مقاطعة الاستفتاء، فإن الشعب المغربي عبر عن إرادته بكثافة ورضي بالوثيقة الدستورية الجديدة بأغلبية ساحقة، وهو ما خلف أيضا صدى طيبا في الأوساط الدولية عبر التنويه بدخول المغرب مرحلة جديدة من تاريخه السياسي والدستوري، ولا أدل على ذلك من منح الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا للمغرب وضع الشريك من أجل الديمقراطية (21 يونيو 2011 .(

إن استعراض كل هذه المعطيات يفرض علينا إعطاء تعريف للمصطلحات المستعملة في هذا الموضوع :

I. مفهوم المرفق العام : إن مصطلح « المرفق العمومي » ليس وليد العصر الحاضر، فالقضاء والفقه التقليدي استعمله في عدة مناسبات. ومفهومه الأول كما طبق لا يمكن معرفته إلا إذا قورن بمختلف المفاهيم العامة التي كانت سائدة في ذلك الوقت، ففي تلك المرحلة كان أساس تطبيق القانون الإداري يستند إلى فكرة السلطة العمومية، لأن السلطة السياسية تمسك كل الامتيازات الضرورية لتمارس الإدارة مهامها، ومن ثم كان من الطبيعي أن تخضع لنظام قانوني متميز يساعدها على أداء وظيفتها، والذي ينبغي أن يتضمن شروطا وأوضاعا غير مألوفة في القانون الخاص .

إلا أن هذه الوضعية انتقدت من لدن الفقه والقضاء. وأصبح أساس تطبيق القانون الإداري لايمكن في السلطة العمومية وإنما في المصلحة العامة لأن الدولة لم تعد تجسد مظهر القوة فقط بل أصبحت رمز

Revue du Conseil National des droits de l'Homme

التماسك والتضامن الاجتماعي، وأنها منبع الخدمات الاجتماعية التي يحتاج إليها المواطنون كما أنه يوجد جزء كبير من النشاط الإداري غريبا عن فكرة السلطة العمومية ويمكنه أن يخضع للقانون الخاص. بمعنى أنه يوجد مفهوم جديد بمقتضاه أصبح المرفق العمومي يشمل كل أنواع الأنشطة الإدارية ولم يعد مقتصرا على الفكرة الضيقة المتمثلة في السلطة العمومية .

وبذلك تعرض مفهوم المرفق العمومي- منذ ظهوره- لتطورات عميقة، جعلت الالتباس والغموض من السمات المميزة لهذا المفهوم

II. أما الدستور، فهو عبارة عن وثيقة أو عدة وثائق قانونية تصدر عن هيئة مختصة وفقا لإجراءات معينة وتتضمن القواعد المتصلة بنظام الحكم في بلد معين أو زمن معين .

إن وثيقة الدستور تطورت في الوقت الراهن بحيث أصبحت تشتمل على قواعد ومبادئ لا تتصل بنظام الحكم فقط بل تتعلق بالتنظيم الإداري والقضائي أو بأهداف اقتصادية واجتماعية تصبو الدولة إلى تحقيقها

إن دراسة تدبير المرافق العمومية المحلية على ضوء مقتضيات الدستور المغربي تكتسي أهمية بالغة لأنها بالإضافة إلى كونها مرتبطة ولصيقة بالمواضيع التي يعني بها القانون الإداري والعلوم الإدارية، فهي توضح التطور المعاصر الذي لحق وظائف الدولة، أيا كان النظام الاقتصادي الذي تعتنقه، فهي في غالب الأحيان تقوم بنشاطها الإداري عن طريق المرافق العمومية عندما تقدر أن تأدية الحاجة العامة بواسطة النشاط الإداري متعذرة بمعنى أن الأجهزة الإدارية أصبحت تمارس العديد من الأنشطة التي كانت إلى وقت قريب محتكرة من لدن الأفراد .

وتبعا لذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيفية تعاطي الدستور المغربي الجديد مع تدبير المرافق العمومية المحلية وأي آفاق يمكننا استشرافها لتدبير المرافق العمومية المحلية ؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية :

ماهي مستجدات الدستور المغربي الجديد في مجال تدبير المرافق العمومية المحلية ؛
أية آفاق يمكننا استشرافها لتدبير المرافق العمومية المحلية .

مما سبق، فقد تقرر تناول موضوع تدبير المرافق العمومية المحلية على ضوء مقتضيات الدستور المغربي الجديد على ضوء المبحثين الآتيتين :

المبحث الأول : مستجدات الدستور المغربي الجديد في مجال تدبير المرافق العمومية المحلية ؛
المبحث الثاني : آفاق تدبير المرافق العمومية المحلية

المبحث الأول
مستجدات الدستور المغربي الجديد في مجال تدبير المرافق العمومية المحلية

لقد خصص الدستور المغربي الجديد لسنة 2011 بابا كاملا للحكامة الجيدة، حيث تمت دسترة المبادئ الأساسية التالية :

تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة بين المواطنات والمواطنين في الولوج إليها، والإنصاف في تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات ؛
إخضاع تسيير المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية والمبادئ والقيم والديمقراطية ؛
إلزام أعوان المرافق العمومية بممارسة وظائفهم وفقا لمبادئ احترام القانون والحياد والشفافية والنزاهة والمصلحة العامة وتأمين تتبع ملاحظات واقتراحات وتظلمات المرتفقين ؛
إلزام المرافق العمومية بتقديم الحساب عن تدبيرها للأموال العمومية مع خضوعها للمراقبة والتقييم طبقا

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

للقوانين الجاري بها العمل ؛
إلزام كل شخص منتخب أو معين يمارس مسؤولية عمومية، بتقديم تصريح كتابي بالممتلكات والأصول التي حيازته بمجرد تسلمه لمهامه، وخلال ممارستها وعند انتهائه

استنادا لهذه المعطيات، فسوف نتناول هذا المبحث وفق المطلبين الآتيين : تكريس المساواة في تدبير المرافق العمومية المحلية (المطلب الأول)، وربط تدبير المرافق العمومية المحلية بالمحاسبة (المطلب الثاني).

المطلب الأول : تكريس المساواة في تدبير المرافق العمومية المحلية

يعتبر مبدأ المساواة من المبادئ الأساسية التي تحكم تدبير المرافق العمومية المحلية. إن هذا المبدأ يستند على أن المرتفقين المستفيدين من المرفق العام يجب أن يعاملوا بنفس الطريقة ماداموا يتوفرون على الشروط القانونية لولوج المرفق

فالمرفق العام أحدث لإشباع حاجة جماعية لا يستطيع النشاط الفردي إشباعها على الوجه الأكمل، فهو يهدف لتحقيق صالح المجموع بدون استثناء، ودون أي تمييز بسبب الأصل أو اللغة أو الدين أو الانتماء السياسي أو الجنس .

كما أن التمييز بين المستفدين من خدمات المرفق العام يجافي العدالة، وإذا كان ضرر ذلك محدودا في الهيئات الخاصة التي تسودها المنافسة الحرة فإنه يكون واسعا أمام المرافق العمومية التي تعمل- غالبا- في ظروف احتكارية لا يجد المتضرر من التمييز ملجأ آخر، لذلك فقد قرر القضاء الإداري اعتبار مبدأ المساواة من القواعد الأساسية التي تحكم سائر المرافق العامة .

ولا يقتصر مبدأ المساواة بين المنتفعين بل يمتد كذلك إلى المرشحين للانتفاع متى توفرت لديهم شروط الانتفاع، كما لا يقتصر على المرافق الاقتصادية والاجتماعية والمهنية، أيا كانت الطريقة التي يدار بواسطتها المرفق العام

إن التكريس الدستوري لمبدأ المساواة في تدبير المرافق العمومية المحلية جاء لتعزيز بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، ومرتكزة على الحكامة الجيدة .
هذه الحكامة الجيدة تنبني على صلاحيات الهيئة المنتخبة في اتخاذ القرارات الجيدة والملائمة لأجل التدبير المحلي السليم

هذه المساواة من شأنها ترسيخ فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها جماعاتنا الترابية في إطار اختصاصاتها .

إضافة إلى دسترة مبدأ المساواة في تدبير المرافق العمومية المحلية، فقد تم التنصيص دستوريا على مبدأ آخر يشكل حجر الزاوية في تعزيز دعائم دولة الحق والقانون ألا وهو ربط تدبير المرافق العمومية المحلية بالمحاسبة تكريسا لدولة القانون المرتكزة على المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة والتضامن

المطلب الثاني : ربط تدبير المرافق العمومية المحلية بالمحاسبة

إن اعتماد الدستور الجديد محطة متميزة في مسار البناء الديمقراطي ببلادنا. بخصوص المساءلة وإعطاء الحساب كركيزة أساسية للحكامة الجيدة، تجدر الإشارة إلى تكريس قاعدة تلازم ممارسة المسؤوليات والوظائف العمومية بالمحاسبة).

لهذه الأسباب، فقد تم دسترة مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة :

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية تعددية ومستقلة، تتولى النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وبضمان ممارستها الكاملة، والنهوض بها وبصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنين، أفرادا وجماعات، وذلك في نطاق الحرص التام على المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال ؛

الوسيط كمؤسسة وطنية مستقلة ومتخصصة، مهمتها الدفاع عن الحقوق في نطاق العلاقات بين الإدارة والمرتفقين، والإسهام في ترسيخ سيادة القانون، وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف، وقيم التخليق والشفافية في تدبير الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والهيئات التي تمارس صلاحيات السلطة العمومية ؛

مجلس المنافسة كهيأة مستقلة، مكلفة في إطار تنظيم منافسة حرة ومشروعة بضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، خاصة من خلال تحليل وضبط وضعية المنافسة في الأسواق، ومراقبة الممارسات المنافية لها والممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار ؛

الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة التي تتولى مهام المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد، وتلقي ونشر المعلومات في هذا المجال، والمساهمة في تخليق الحياة العامة، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وثقافة المرفق العام، وقيم المواطنة المسؤولة

كما تم تعزيز هذا المبدأ وفق مقتضيات قانونية أخرى :
يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة ؛

تخضع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وتخضع في تسييرها للمبادئ والقيم الديمقراطية التي أقرها الدستور ؛

يمارس أعوان المرافق العمومية وظائفهم وفق مبادئ احترام القانون والحياد والشفافية والنزاهة والمصلحة العامة ؛

تقدم المرافق العمومية الحساب عن تدبيرها للأموال العمومية، طبقا للقوانين الجاري بها العمل، وتخضع في هذا الشأن للمراقبة والتقييم ؛

يجب على كل شخص، منتخبا كان أو معينا، يمارس مسؤولية عمومية، أن يقدم، طبقا للكيفيات المحددة في القانون، تصريحا كتابيا بالممتلكات والأصول التي في حيازته، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بمجرد تسلمه لمهامه، وخلال ممارستها، وعند انتهائها

بعد التطرق للمستجدات التي جاء بها الدستور المغربي في مجال تدبير المرافق العمومية المحلية الهادفة إلى تعزيز دولة الحق والقانون قوامها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو أية آفاق يمكننا استشرافها لتدبير المرافق العمومية المحلية ؟

المبحث الثاني
آفاق تدبير المرافق العمومية المحلية

مما لاشك فيه أن الدستور المغربي الجديد لسنة 2011 قد حقق طفرة نوعية في مجال تكريس دولة الحق والقانون قوامها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة .

إن هذه المقتضيات تبقى ناقصة إذا لم يتم تفعليها بمقتضيات قانونية من شأنها الارتقاء بتدبير المرافق

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

العمومية المحلية كأداة لتدعيم الديمقراطية المحلية القائمة على تقريب خدمات المرافق العمومية المحلية من المواطنين .

تبعا لذلك فإن المشرع المغربي مطالب بإصدار ميثاق للمرافق العمومية من أجل تعزيز المكاسب الدستورية للمملكة في مجال الحكامة الجيدة وكذا القوانين التنظيمية المقبلة المتعلقة باختصاصات الجماعات الترابية .

مما سبق، فقد تقرر تناول هذا المبحث وفق المطلبين الآتيين : ضرورة إصدار ميثاق للمرافق العمومية (المطلب الأول)، والتعجيل بإصدار القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية (المطلب الثاني .(

المطلب الأول : ضرورة إصدار ميثاق للمرافق العمومية

إن إصدار ميثاق للمرافق العمومية من شأنه أن يعزز المكاسب الدستورية التي جاء بها الباب الثاني عشر في ميدان الحكامة الجيدة كأساس لترسيخ مجتمع متضامن ينعم فيه كل المواطنات والمواطنين بالمساواة والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم .

هذا الميثاق سيكون له آثر هام في الرقي بتدبير الشأن المحلي حيث سيركز على تحديد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الجماعات الترابية المغربية .

ولتكون الحكامة الترابية)المحلية) جيدة ينبغي أن تقوم على حسن التنظيم وتوزيع المسؤوليات، وصقل القدرات، والفعالية وجودة الخدمات، والاعتماد على الرؤية الإستراتيجية في البرامج التنموية ودعم التواصل داخل المجالس المحلية وخارجها في إطار المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وتتلخص أهم المبادئ الواجب تضمينها في الميثاق الجديد للمرافق العمومية فيما يلي:

المشاركة : أي حق الرجل والمرأة في الترشيح والتصويت وإبداء الرأي ديمقراطيا في البرامج والسياسات والقرارات ؛
الشفافية : تعني توفر المعلومات الدقيقة في وقتها وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية مما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة وكذلك من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة ومن أجل التخفيف من الهذر ومحاصرة الفساد ؛

حسن الاستجابة : يعني قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع بدون استثناء ؛

التوافق : يعني القدرة على التحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول المصلحة العامة ؛
الفعالية : أي توفر القدرة على تنفيذ المشاريع التنموية ؛

الرؤية الإستراتيجية : تستجيب لحاجيات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد أي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية .

إن مبادئ الحكامة الجيدة تفرض إقامة تواصل دائم بين المسؤولين والموظفين والأعوان المحليين من جهة، وبين الرؤساء والمواطنين من جهة أخرى .

وإذا كان توسيع العلاقة بين وإذا كان توسيع العلاقة بين المسؤولين والموظفين سوف يزيد من دون شك في مردوديتهم و إنتاجاتهم وذلك من خلال الإطلاع على مشاكلهم وإكراهاتهم ومن ثمة محاولة حلها، فإن التواصل الخارجي سوف يرسخ لثقافة جديدة سمتها الأساسية الثقة وتكريس الديمقراطية المحلية. وفي هذا الإطار يتوفر الرؤساء على عدة طرق للتواصل مع المواطنين إما بشكل غير مباشر، عبر الإذاعة والتلفزة

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

والجرائد والمجلات والدوريات، أو بطريقة مباشرة أي بالاتصال المباشر بالسكان المحليين، إما داخل الجماعة أو خارجها، وذلك بتنظيم لقاءات دورية منتظمة لتدارس مشاكل السكان وإكراهاتهم والصعوبات التي يجدونها لولوج مرافق الجماعة، وكذا التعرف على طموحاتهم وتطلعاتهم ومحاولة برمجتها وإخراجها إلى حيز الوجود .

إذا كان إصدار ميثاق لتدبير المرافق العمومية سيساهم في وضع إطار متقدم لتعزيز حكامة المرافق العمومية، فكذلك القوانين التنظيمية المقبلة المتعلقة بالجماعات الترابية ستعزز الديمقراطية المحلية والحكامة الترابية

المطلب الثاني : ضرورة إصدار القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية

طبقا لمقتضيات الفصل 146 من الدستور المغربي لسنة 2011 : « تحدد بقانون تنظيمي بصفة خاصة :

شروط تنفيذ رؤساء مجالس الجهات ورؤساء الجماعات الترابية الأخرى لمداولات هذه المجالس ومقرراتها، طبقا للفصل 138 ؛
شروط تقديم العرائض المنصوص عليها في الفصل 139، من قبل المواطنات والمواطنين والجمعيات ؛

الاختصاصات الذاتية لفائدة الجهات والجماعات الترابية الأخرى، والاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة والاختصاصات المنقولة إليها من هذه الأخيرة طبقا للفصل 140 ؛

النظام المالي للجهات والجماعات الترابية الأخرى ؛
مصدر الموارد المالية للجهات وللجماعات الترابية الأخرى المنصوص عليها في الفصل 141؛

موارد وكيفيات تسيير كل من صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات المنصوص عليهما في الفصل 142 ؛

شروط وكيفيات تأسيس المجموعات المشار إليها في الفصل 144 ؛
المقتضيات الهادفة إلى تشجيع تنمية التعاون بين الجماعات وكذا الآليات الرامية إلى ضمان تكييف تطور التنظيم الترابي في هذا الاتجاه ؛

قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر، وكذا مراقبة تدبير الصناديق والبرامج وتقييم الأعمال وإجراءات المحاسبة .«

إن إصدار القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية من شأنه أن يعزز الديمقراطية المحلية ببلادنا كنمط لتسيير الشؤون المحلية للساكنة وأيضا لترسيخ الحكامة الترابية الجيدة كأداة جديدة لتوزيع الاختصاصات بين الدولة والجماعات الترابية .

في انتظار صدور هذه القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية على ضوء الدستور المغربي لسنة 2011، فإن المشرع قد أصدر قانونا تنظيميا متعلقا بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية من أجل تجسيد التحول التاريخي الذي عرفته بلادنا في مجال تعزيز اللامركزية الترابية كخيار لا محيد عنه لضمان حسن تطبيق الديمقراطية المحلية .

خاتمة عامة

وفي الختام، فالدستور المغربي لسنة 2011 قد حقق طفرة نوعية في مجال تدبير المرافق العمومية المحلية حيث ارتقى بهذا التدبير من خلال تكريس بابه الثاني عشر للحكامة الجيدة كطفرة نوعية لتعزيز خيار المملكة المغربية في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل بعزم مسيرة توطيد وتقوية

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، مبني على الحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

هسبريس
HESPRESS
أول جريدة إلكترونية مغربية ... تجدد على مدار الساعة

سلفيون يحتجُّون بالرباط لإيصال "مظلومية المعتقلين الإسلاميين"

الرباط – محمد بن الطيب (عدسة: منير امحيمدات)

نظم العشرات من السلفيين، بدعوة من اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين اليوم الثلاثاء 27 مارس 2012 وقفتين احتجاجيتين أمام وزارة العدل والحريات، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك للمطالبة بتفعيل بنود اتفاق 25 مارس 2011.

ورفع المحتجون طلية الوقفتين التي احتج خلالها السلفيون صباحا أمام وزارة العدل ومساء أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، شعارات تندد بما أسموه التنكيل الذي يتعرض له ما تبقى من المعتقلين الإسلاميين في السجون المغربية، مهاجمين مندوبية السجون التي وصفتها شعارتهم بمأوى الجلادين.

وتأتي الوقفتان بمناسبة مرور سنة كاملة على اتفاق 25 مارس 2011 الذي اعترفت الدولة فيه حسب اللجنة المشتركة، بمظلومية المعتقلين الإسلاميين، ووعدت بإطلاق سراحهم عبر دفعات وفي آجال معقولة مع تمتيعهم بكافة حقوقهم إلى حين الإفراج عنهم.

وعبر المحتجون عن استنكار المعتقلين وذويهم لعدم التزام الأطراف الموقعة على الإتفاق (حفيظ بنهاشم مندوب إدارة السجون و إعادة الإدماج، محمد الليديدي، الكاتب العام السابق لوزارة العدل والحريات، ومحمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان)، بما جاء في بنوده، وذلك بحضور محمد حقيقي المدير التنفيذي لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان، ورئيس المنتدى آنذاك ووزير العدل والحريات الحالي مصطفى الرميد.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme